

البرنامج السياسي للتكتل المدني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم
" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

صدق الله العظيم

المقدمة:

يأتي البرنامج السياسي للتكتل المدني الديمقراطي في ظل ظروف سياسية صعبة وخطيرة، مهدت لها حالة من التخلف وسياسات ارتجالية وخاطئة لعقود من الزمن، وتجارب فاشلة انتهت بالولوج في دائرة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار والفساد وفشل للدولة الرسمية. مرحلة من العبث تمر بها البلاد لم يسبق لها مثل لا في تأثيرها ولا في امتداداتها، وتهدد وحدتها ومستقبل أبنائها والأجيال القادمة.

وشعورا بالمعاناة التي تواجه المواطن والمخاطر التي تهدد حياته، وما تبعها من انتشار للعنف والمليشيات المسلحة، وفقدان الأمن وعدم الاستقرار، وحرب ضروس ضد قوي الإرهاب، ونمو قوى سياسية أساءت استخدام السلطة، وسخرت أخطبوط فساد لنهب موارد الوطن زادت نسبة الفقر ولوثت سمعة البلاد.

ولكي لا تضع التضحيات الجمة التي قدمها الليبيون شعباً وجيشاً، علينا مواجهة هذا الوضع والتصدي له، بوضع الخطط والبرامج التي تقدم الحلول الجذرية لا المسكنات، وتتخذ، إذا لزم الأمر، القرارات الجريئة والصعبة، وتتضافر فيها الجهود، ويرتقي بها الوعي بالمسؤولية إلى مستوى هذه التحديات.

هذا البرنامج السياسي يهدف إلى إحداث التغيير الحقيقي، لإنهاء مرحلة الإحباط والمعاناة والتخبط والارتجال، والتحول إلى الاستقرار والأمن والازدهار، في ظل الدولة المدنية الديمقراطية، التي تُحترم فيها قيم المواطنة، ويُحتكم فيها إلى دستور يساوي بين الليبيين في الحقوق والواجبات، ويسود فيها مناخ جديد، يُمكن من إعادة بناء مؤسسات الدولة، ويعالج الآثار المدمرة لمرحلة الصراع، وبما يجنب الولوج في دائرة العنف من جديد، وبما يمكن الليبيون من امتلاك استقلال قرارهم، ويعزز سيادتهم الوطنية، ويحد من تدخل القوي الأجنبية في شؤون وطنهم، ويحقق الطموحات في رؤية ليبيا الواعدة بالحفاظ على الهوية ومواكبة الحداثة وبأن ينعم الليبيون بالعيش الكريم.

أهداف البرنامج

- 1- بناء أسس الدولة المدنية ذات السيادة والأمانة والمستقرة.
- 2- توفير العيش الكريم للمواطن.
- 3- معالجة آثار الصراع المسلح.
- 4- القضاء على ظواهر الفساد.
- 5- إطلاق برنامج الإصلاح والتعبئة العامة.

أولاً: بناء أسس الدولة المدنية ذات السيادة والأمنة والمستقرة:

1. تعزيز سيادة القانون وتطوير التشريعات واستعادة هبة الدولة والنظام العام:

- العمل على إنجاز دستور دائم وملائم للبلاد يؤسس لحقوق المواطنة وواجباتها.
- الحفاظ على استقلالية ونزاهة القضاء وتطويره وتوفير متطلباته.
- تنمية الوعي بأسس الدولة المدنية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية.
- الحزم والالتزام في تطبيق التشريعات التي تحافظ على هبة الدولة والنظام العام.

2. حماية وتعزيز السيادة الوطنية بجيش وطني موحد ومحترف وحديث

- الحفاظ على وحدة تراب الوطن وأمنه وحدوده ومقدراته.
- صيانة القانون والحفاظ على الشرعية الدستورية.
- المساهمة في تحقيق أمن الوطن ومكافحة الإرهاب وضمان السلم الاجتماعي.
- تحديث وتطوير المؤسسة العسكرية.
- نزع السلاح من الأفراد والجماعات والمناطق.
- تطوير القضاء العسكري وآليات التفتيش والرقابة.
- الالتزام بالقانون العسكري والمهنية والانضباطية والتراتبية.

3. تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب:

- تطوير التشريعات التي تنظم وتحكم المؤسسات الأمنية.
- تعزيز أمن المواطن واستتباب الأمن وتحسين مستوى الخدمات الأمنية.
- الالتزام بتطبيق التشريعات وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.
- تنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ الأمن.
- تحديث البنية التحتية وتحسين بيئة العمل بالمؤسسات الأمنية.
- تطوير وتحديث آليات الأمن الوقائي.
- تطوير وتنظيم مصلحة الأحوال المدنية.
- مكافحة الجريمة المنظمة وانتشار المؤثرات العقلية.
- وضع وتطبيق إستراتيجية وطنية لمواجهة الإرهاب.
- مكافحة الجوسسة ومنع استباحة الوطن من قبل الدول والمنظمات الأجنبية.

- تطوير التعاون الدولي في المجال الأمني.
- تحسين آليات التفتيش والرقابة على المؤسسات الأمنية

4. تحسين الأداء المؤسسي والحكومي وإصلاح النظام الإداري:

- تحديث التشريعات التي تنظم المؤسسات الحكومية وتعزز فاعليتها وتضع آليات الحكم المحلي.
- تغيير الأداء الحكومي بما يضمن حقوق ومصالح المواطن وتحقيق نتائج، وليس الاكتفاء ببذل العناية
- تطبيق نظم وإستراتيجية الحكومة الالكترونية وضمان حرية تداول المعلومات.
- تطبيق معايير الجودة والالتزام بمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية.
- تحديث النظم المالية وضمان التوزيع العادل للثروة.
- ضمان المساواة في فرص العمل وشغل الوظائف والالتزام بمعايير الكفاءة.
- تحديث البنية التحتية للمؤسسات الحكومية وتحسين بيئة العمل.
- تطوير آليات التفتيش والرقابة والمساءلة.

5. تعزيز مفهوم المواطنة وتنمية المشاركة السياسية:

- إدماج وتمكين الشباب والمرأة في النشاط السياسي والمدني.
- ضمان حقوق المواطنة والحفاظ على الحريات العامة.
- تطوير التشريعات التي تنظم مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية بما يعزز المشاركة السياسية.
- المساهمة في تطوير إعلام مهني حر ويتسم بالمسئولية.
- تحصين فئة الشباب وتوفير متطلباتهم وتطوير مؤسساتهم الثقافية والرياضية.
- تطوير البنية التحتية ودعم المناشط الفنية والإبداعية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تحقيق أهداف السياسات العامة.

6. إصلاح السياسات الخارجية:

- نهج سياسة خارجية تحافظ على سيادة الدولة وترعي المصلحة الوطنية.
- المساهمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين ومكافحة الإرهاب.
- رعاية مصالح وحقوق الليبيين في الخارج.

- تعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية.
- إعادة هيكلة وزارة الخارجية وتطبيق معايير جودة وكفاءة السلك السياسي والدبلوماسي.
- تفعيل دور ليبيا في المنظمات الإقليمية والدولية.
- المساهمة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ثانياً: توفير العيش الكريم للمواطن:

1. وضع إستراتيجية لمواجهة الفقر

- رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع مستوى معيشي كريم
- ضمان توفير الخدمات ذات الجودة الاجتماعية لفئة محدودي الدخل
- ضمان الإقراض لتأسيس المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر
- ضمان التوسع في منح القروض الإسكانية الميسرة لذوي الدخل المحدود
- منح إعفاءات ضريبية لذوي الدخل المحدود
- منح تخفيضات لرسوم الخدمات والتنقل لفئة الطلاب وذوي الدخل المحدود
- ضمان ملائمة منح علاوة العائلة لمتطلبات مستوى المعيشة
- صرف منح مالية مؤقتة لفئة العاطلين لحين حصولهم على فرصة عمل
- معالجة ظاهرة التسول وظاهرة تشغيل الأطفال في سن الدراسة

2. تحسين الخدمات ذات الجودة الاجتماعية

أ- تحسين خدمات التربية والتعليم:

- الاهتمام بالاستثمار البشري وبالدور التنموي للعملية التعليمية وزيادة القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية حسب معايير الجودة.
- إصلاح وتطوير النظم والمؤسسات التربوية التعليمية.
- توفير بيئة تربوية محفزة على التعلم والابتعاد عن التحفيظ والتلقين.
- تطوير وتحديث طرق التدريس والمناهج الدراسية بما يتلاءم مع طبيعة العصر واحتياجات المستقبل وسوق العمل.
- تطوير قدرات وإمكانات المعلمين وتحسين مستواهم.
- تطوير وتحديث نظم التقويم والقياس التربوي.

- التوسع في التعلم التقني والمهني وتطويره.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية وتنظيمه.
- إدخال نظم المعلومات والاتصالات الحديثة في العملية التعليمية.
- رفع كفاءة قيادات النظم التربوية والإدارة التعليمية.
- تطوير آليات الاعتماد وتبني معايير الجودة والمعايير الدولية.
- معالجة ظاهرة التسرب من المدارس والمؤسسات التعليمية.
- التخلي عن الفصل بين المواد الإنسانية والعلمية وتبني التكامل بينها.
- تأكيد حق حرية التعلم وتأكيد مفهوم التعلم النشط والتعلم مدى الحياة.
- الحفاظ على استقلالية وحرمة مؤسسات التعلم العالي من جامعات ومعاهد علما ومراكز بحثية.
- تطوير آليات تمويل المؤسسات التعليمية لنتناسب مع إعداد المتعلمين وتكلفة العملية التعليمية بإعطاء منح دراسة واستحداث صندوق للإقراض الطلابي.
- الاهتمام برعاية الموهوبين والمتفوقين وتوفير التمويل اللازم لتنمية الإبداع وتطوير البحث العلمي.
- تطوير التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والمراكز والمؤسسات التعليمية العالمية.

ب- تحسين الخدمات الصحية:

- تطوير وتحديث التشريعات الصحية بما يضمن رعاية صحية شاملة وفق المعايير الدولية.
- تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتوفير الصحة للجميع وبالجميع (الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية).
- إعادة هيكلة وتوزيع مستويات الخدمة الصحية بما يتوافق وأهداف الإستراتيجية الوطنية.
- تحسين برامج الإسعاف والإنقاذ والإغاثة.
- تطوير السياسة الدوائية وتحديث آليات الإمداد الطبي.
- استخدام تكنولوجيا المعلوماتية الصحية في تطوير الخدمات الصحية والتوثيق الطبي ونظم الإحالة.
- رفع كفاءة العاملين في القطاع الصحي بما يضمن تحسين مستوى الأداء.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص وتنظيمه ومنع ازدواجية العاملين في العام والخاص.
- تطوير آليات التمويل واعتماد أسلوب جمع المخاطر والتضامن المجتمعي بواسطة التأمين الصحي.
- الحفاظ على استقلالية وحرمة المؤسسات الصحية وتوفير الأمن والاستقرار لها.
- تطوير برامج التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات والمراكز العالمية.

ج- تحسين خدمات المواصلات العامة والاتصالات:

- تحديث التشريعات التي تنظم قطاع المواصلات والاتصالات لضمان زيادة مساهمة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في تقديم خدمات أفضل، وخالية من الاحتكار، وتعزز مبدأ المنافسة.
- تحسين وتطوير شبكة الطرق المعبدة وفقاً للمواصفات العالمية.
- تحسين وتحديث منظومة المواصلات العامة داخل المدن وبمواصفات توفر سلامة وسهولة الاستخدام وقللة التكلفة للمواطن.
- الاهتمام بالنقل الجوي وزيادة السعة الاستيعابية للمطارات وتحديثها، طبقاً للمواصفات العالمية.
- تطوير وسائل وإمكانات النقل البحري وتحديثها.
- استكمال مشروع السكة الحديد.
- تطوير الإمكانيات والوسائل المطلوبة لإنجاح تجارة العبور بين أوروبا وأفريقيا.
- ضمان توفير خدمات شبكة المعلومات بسرعة فائقة وخدمات مميزة ورخيصة لكل المواطنين.
- تحسين خدمات الاتصال والبريد وفقاً للمعايير الدولية.
- وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز الأمن والسلامة في وسائل المواصلات.

د- تحسين خدمات الشؤون الاجتماعية:

- تطوير التشريعات لتحسين المستوى المعيشي والحياتي لفئة المعاقين والمسنين والعجزة.
- تطوير التشريعات المتعلقة بحماية الطفل وتوفير ظروف التنشئة الملائمة.
- المساهمة في توفير متطلبات واحتياجات ذوي الإعاقة.
- تحسين مستوى معيشة المتقاعدين ورعاية شؤونهم.
- تحسين وتطوير خدمات المسنين والعجزة ومجهولي النسب.
- تحسين خدمات ورعاية اليتامى والأرامل والمطلقات.
- تعزيز التعاون الدولي والوفاء بالالتزامات الدولية الخاصة بالشؤون الاجتماعية.

هـ- تحسين خدمات الإسكان والمرافق والبيئة:

- تطوير التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والمحميات الطبيعية وتجريم التعدي عليها.
- تطوير التشريعات الخاصة بالتطوير العمراني وخدمات الإسكان والمرافق والتوثيق العقاري.

- ضمان توفير المياه الصالحة للشرب لكل مواطن.
- وضع معايير وطنية لتحسين مستوى جودة خدمات المرافق العامة.
- تطوير وتحديث وسائل جمع وإعادة تدوير القمامة والتخلص من النفايات والاعتناء بنظافة وجمال المناطق العمرانية.
- تطوير قدرات إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة التوزيع.
- تحسين وتطوير وتوسيع شبكة الصرف الصحي وتنقية المياه السوداء.
- وضع إستراتيجية وطنية لسد العجز الإسكاني.
- تنظيم وضمان الإقراض الإسكاني والتشجيع على الاستثمار العقاري.

التحول لاقتصاد منتج ومتنوع وتنافسي:

- تحديث وتطوير التشريعات بما يضمن إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحوله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد خدمي ومعرفي ومنتج ومتنوع.
- تحديد دور الدولة في التخطيط للاقتصاد الكلي والتنظيم والرقابة والمتابعة.
- ربط الاقتصاد بسوق العمل وضمان تمويل وتوفير الخدمات ذات الجودة الاجتماعية، والأمن والدفاع، والبنية التحتية.
- تعزيز دور القطاع الخاص المنظم والتنافسي في النشاطات الاقتصادية.
- تشجيع استحداث شراكة تكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة لضمان سد الاحتياج وتحقيق التنمية المستدامة.
- تشجيع الاستثمار في استخدام الطاقات المتجددة وخصوصاً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- استبدال دعم السلع والمحروقات بالدعم النقدي المباشر للمواطن.
- زيادة القدرة التكريرية للمصافي وإنتاج مشتقات نفطية عوضاً عن تصدير النفط الخام.
- تنظيم التوجه إلى الاستثمار وتحديث آلياته وتطوير عقوده بما يستجيب لحالة الاقتصاد الليبي الراهن.
- توجيه الاستثمارات المحلية والدولية إلى أنشطة اقتصادية قادرة على إنجاز البرامج التنموية وتطوير المناطق الاقتصادية الحرة.
- تشجيع إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة وتنمية مفهوم الريادة بما يحقق الإنعاش الاقتصادي، ويوفر فرص عمل للطاقات الكامنة في المجتمع.

- الاهتمام بالتنمية المكانية المتوازنة للقضاء على مخاطر التهميش والهيمنة المناطقية ومخاطر الإرهاب.
- إقامة أنشطة اقتصادية في المناطق الحدودية لتحقيق الأمن والاستقرار وللقضاء على ظاهرة التهريب.
- تطوير إمكانيات وتنظيم تجارة العبور بما يعزز التعاون ويساهم في إنعاش الاقتصاد.
- وضع السياسات والبرامج الكفيلة بدمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي واستيعابه ضمن القطاع الرسمي.
- تطوير قطاعات الاقتصاد الليبي التي تتمتع بميزة نسبية، وتوظيفها في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية.
- الإدماج الاقتصادي وتيسير الإمكانيات الاقتصادية والمعيشية لذوي الإعاقة.
- تشجيع التكامل الاقتصادي مع دول الجوار

1. تطوير السياسات المالية والنقدية

- تطوير التشريعات المالية والنظام الضريبي، للحفاظ على المال العام وتنمية الموارد السيادية، وتحسين الجدوى الاقتصادية وخفض معدل التضخم ورفع مستوى المعيشة.
- إعادة هيكلة الإنفاق العام من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الاستثماري ورفع كفاءة إنتاجيته.
- تطوير السياسات والمؤسسات المالية والنقدية وتحرير سعر الصرف، بما يضمن إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وازدهار النشاط الاقتصادي.
- تطوير قطاع التأمين والمصارف وقصر دور المصرف المركزي على وضع السياسات النقدية الملائمة ورقابة تنفيذها.
- تعزيز دور القطاع المصرفي والتوسع في تمويل الأنشطة الاقتصادية على مختلف المستويات.
- زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والميكنة الحديثة في القطاع المالي والمصرفي وتنمية القوى العاملة.
- الحفاظ على الممتلكات العامة وتطوير آليات توسيع قاعدة الملكية بما يكفل صيانة المال العام وفعالية الاقتصاد.
- تطوير التعاون الدولي وتعزيز ثقة المؤسسات المالية والنقدية الدولية في كفاءة وشفافية ومصداقية النظام المالي الليبي.

إعادة تأهيل البنية التحتية وتطويرها:

- تطوير التشريعات بما يضمن مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الدولي المباشر في تمويل إقامة واستدامة البنية التحتية (كإدخال نظام بناء تسيير وتسليم BOT).
- الحزم والتشدد في معاقبة كل من يعيث بمرافق وإنشاءات البنية التحتية.
- اعتماد أسلوب التخطيط الجيد والعاقل في توطين المشروعات وضمان إيصال الخدمات لكل المواطنين.
- التكامل مع دول الجوار في مشروعات البنية التحتية.

الالتزام بالتنمية المكانية والمستدامة والحفاظ على بيئة نظيفة وصحية:

- تطوير التشريعات بما يساهم في الحفاظ على البيئة والتنمية المكانية العادلة والتنمية المستدامة التي تحافظ على حقوق الليبيين وحقوق الأجيال القادمة.
- استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط التنموي وتنفيذ المشاريع ومتابعة إنجازها.
- الالتزام بالمعايير الدولية وتشجيع التعاون الدولي في المجال التنموي والبيئي.
- إيلاء أولوية للإصحاح البيئي في الخطط التنموية.
- مكافحة ظاهرة التصحر والعمل على تنمية الغطاء النباتي.

1. توطين مفهوم المعرفة:

- الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات في مجال البحث العلمي.
- وضع السياسات الداعمة للتحويل إلى مجتمع المعرفة.
- وضع استراتيجية رقمية واغتنام الفرص الرقمية.
- استخدام الأسلوب العلمي في حل مشاكل المجتمع.
- ضمان حقوق الملكية الفكرية والتشجيع على الإنتاج المعرفي العلمي والأدبي.
- ضمان حرية نقل المعرفة وتداولها واستخدامها وإنتاجها.

ثالثاً: معالجة آثار الصراع المسلح:

1. إنجاز العدالة والمصالحة الوطنية وضمان تماسك النسيج الاجتماعي.
2. رعاية أسر الشهداء والمفقودين والاهتمام بالجرحى.
3. إنصاف الضحايا وجبر الضرر وعلاج الآثار النفسية للصراع المسلح.

4. معالجة أزمة التهجير والنزوح.
5. إعادة إعمار المدن والمناطق المتضررة.

رابعاً: تطبيق إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد:

1. الالتزام بتنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وتطويرها.
2. تعزيز قيمة النزاهة وتقويض ثقافة الفساد.
3. تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة وعدم الإفلات من العدالة.
4. نبذ المحاباة والوساطة والمحسوبية والمحاصصة.
5. مكافحة تهريب البشر والسلع والسلاح والمؤثرات العقلية عبر الحدود.
6. تطوير التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في مكافحة الفساد.

خامساً: إطلاق برنامج الإصلاح والتعبئة العامة:

1. مواجهة الإحباط العام وبناء جسور الثقة بالمجتمع.
2. الاهتمام بعملية التنشئة ومعالجة التخلف والتدهور في المنظومة القيمية.
3. تنمية الوعي باحترام القانون وأهمية تطبيقه.
4. تعزيز مفهوم المواطنة والثقافة المدنية.
5. غرس قيم التنوع والتسامح وقبول الآخر وإزالة الأسباب المؤججة للصراع.
6. تعزيز قيمة العمل والالتزام بأخلاقيات المهنة ومكافحة ثقافة الارتجال والاستسهال.
7. تامين البيئة المناسبة لازدهار الحياة الثقافية وتشجيع الإبداعات الوطنية.
8. تشجيع روح المبادرة والريادة ونشر مفهوم التطوع.
9. تحسين صورة ومكانة ليبيا بالخارج.

خاتمة:

لقد استند هذا البرنامج السياسي إلى العديد من الدراسات والمشاركة الواسعة من خبراء ومتخصصين من كافة أرجاء الوطن، واستفاد من تجارب العديد من الدول، ليرسم طريقاً واضحاً، لا يكتشف العجلة من جديد، ولا يغامر بمستقبل الوطن، "فالرائد لا يكذب أهله"، ليكون برنامجاً طموحاً وواضح الملامح والأهداف، ومستنداً إلى الإخلاص للوطن، وإلى ثقتنا في قدرتنا على بناء دولتنا، فلا شك أنها ستكون مرحلة صعبة، تستوجب إحداث تغيير جذري في الهيكلية والنظام، وما يصحبها من تغيير في السلوكيات وأسلوب الحياة، وأن التكاليف الباهظة لتغطية نفقات إعادة الإعمار والإصلاح والمشاريع والخطط التنموية تحتاج إلى إيجاد مصادر تمويل أخرى، تتعدى الخزنة العامة، ولكننا كليبين لا نملك أريحية أن نتعاس أو نتخاذل، وليس أمامنا إلا التفاني وبذل الجهد والعرق، كما بذلنا الدماء رخيصة في سبيل الوطن.

إننا نثق في انحياز شعبنا الصابر والمثابر إلى جادة الصواب والحقيقة، وإلى دعمه المجتمعي لهذا البرنامج والانحياز له، وإلى دعم الإرادة السياسية الوطنية التي يمثلها التكتل المدني الديمقراطي.

حفظ الله ليبيا